مـــجلة جامعة بخت الرضـــا المحكمة، ربع السنوية، العـــدد (45)، المجلد (1) يونيو 2026م
معامل التأثير العربي (1.25)
ISSN:[1858-6139],Online

أثر الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري للعاملين بمشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي، ليبيا: دراسة ميدانية

الأمين مفتاح الأمين الزوي [1] حسن رمضان الخضر [2]

[1] مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع اجدابيا، ليبيا.

[2] المعهد العالي للتقنيات الهندسية الماجوري، بنغازي، ليبيا

تاريخ الاستلام:2026/05/18م تاريخ النشر:2026/06/30م

مستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري بجهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي العظيم بمدينة بنغازي في ليبيا، وذلك من خلال تسليط الضوء على صور الفساد الإداري الشائعة ودور التقنيات الرقمية في الحد منها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع طبيعة الموضوع، حيث تم إعداد وتوزيع استمارة استبانة على عينة عشوائية تمثيلية من الموظفين والعاملين بمختلف مستوياتهم الوظيفية (الإدارة العليا، الوسطى، والتنفيذية). وبناءً على البيانات المجمعة والمحللة إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعي(SPSS) ، أظهرت النتائج أن للإدارة الإلكترونية دوراً إيجابياً وملموساً في تحسين مستوى الشفافية، وسرعة إنجاز المعاملات، وتقليل الاحتكاك المباشر بين الموظفين والمراجعين، مما يساهم بشكل مباشر في الحد من فرص الرشوة والمحاباة والروتين البيروقراطي. كما كشفت النتائج عن وجود بعض العوائق التنظيمية والتقنية التي تحد من الاستفادة الكاملة من تطبيقات الإدارة الإلكترونية بالوجه المطلوب. واستناداً إلى النتائج، أوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة وتخطيط إجراءات التطبيق الإلكتروني، وتأمين الأنظمة برقم سرّي منفرد لكل موظف، وضمان إتاحة قنوات رقمية شفافة تتيح للمراجعين متابعة معاملاتهم وتقديم البلاغات والاعتراضات إلكترونياً.

كلمات مفتاحية :الإدارة الإلكترونية، الفساد الإداري، الشفافية، مشروع النهر الصناعي، بنغازي، ليبيا.

Abstract

This study aimed to investigate the impact of implementing electronic management (E-Management) in combating administrative corruption within the Great Man-Made River Authority in Benghazi, Libya. It highlights the prevalent forms of administrative corruption and evaluates the role of digital technologies in mitigating them. The study adopted a descriptive-analytical methodology suitable for its empirical scope. A structured questionnaire was designed and distributed to a representative sample of staff and employees across various organizational levels (top, middle, and operational management). Using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) for data processing and analysis, the results indicated that E-Management plays a significantly positive role in enhancing administrative transparency, accelerating workflow efficiency, and minimizing direct face-to-face interactions between employees and clients. These outcomes directly contribute to curbing bureaucratic routine, favoritism, and bribery opportunities. However, the findings also revealed organizational and technical obstacles that hinder the optimal utilization of E-Management applications. Based on these insights, the study recommends restructuring digital workflow procedures, enforcing individualized secure access protocols for employees, and establishing transparent digital channels that enable clients to track transactions and submit grievances online.

Keywords: Electronic Management, Administrative Corruption, Transparency, Man-Made River Project, Benghazi, Libya.

مقدمة

تُعدّ الإدارة الإلكترونية إحدى أهم الركائز التحولية في الفكر الإداري المعاصر، حيث تسعى المؤسسات والقطاعات الخدمية والهندسية الكبرى إلى إعادة هيكلة إجراءاتها وتحويلها من النمط التقليدي الورقي إلى أنظمة رقمية تتسم بالسرعة، الشفافية، والدقة. ويُمثّل مشروع النهر الصناعي العظيم في ليبيا شرياناً حيوياً استراتيجياً للأمن المائي والتنموي؛ مما يجعل كفاءة أدائه الإداري وسلامة معاملاته أولوية وطنية قصوى. ومع تعقد المعاملات الإدارية وتوسع نطاق عمليات التشغيل والصيانة والإمداد، تبرز أهمية الرقابة الإدارية وآليات الشفافية. وتوفر الإدارة الإلكترونية عبر تقنيات الأتمتة، وقواعد البيانات الموحدة، والتوقيع الرقمي، وتقليل

التعامل المباشر بين الموظف والمتلقي، بيئة حازمة تُسهم في تجفيف منابع الفساد الإداري بمظاهره المختلفة (مثل المحسوبية، التملص الإداري، الرشوة، وتسريب البيانات). تأتي هذه الدراسة الميدانية لقياس وتبين أثر تطبيق أبعاد الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر العاملين بمشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي. ان معظم الدراسات في السنوات العشر الماضية أكدت أن الفساد الإداري والمالي من أهم العوامل الرئيسية المعيقة لمسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وتنفيذ التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية أن الفساد الإداري و المالي أصبح مشكلة دولية تضرب أغلب دول العالم، غير أنه يتباين من دولة لأخرى حسب قوانين وثقافات تلك الدول والطبيعة السياسية للحكم فيها، وأن مكافحة الآثار السلبية للفساد الإداري و المالي تتطلب التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أو في المنظمات الإقليمية لمكافحة الفساد الإداري و المالي ، وهو ما شكل تحولاً هاماً في شأن التعامل مع الفساد الإداري و المالي، ومحاولة الحد من آثاره السلبية على ميادين التنمية المختلفة و قد تناولت هذه الدراسة دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري في جهاز تنفيذ وإدارة النهر الصناعي، وقد كان مكافحة الفساد الإداري بتطبيق الإدارة الإلكترونية هو محور اهتمام الدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة

ظاهرة انتشار الفساد الإداري أصبحت تتفشى في الآونة الأخيرة بشكل رهيب في كافة المؤسسات و الشركات في كل دول العالم، وصار واجباً حتمياً البحث عن الوسائل التي تحد من انتشارها بشتى الطرق ومكافحة ذلك الفساد الإداري، ومحاولة الحد من آثاره السلبية على كافة ميادين التنمية فكان تطبيق الإدارة الإلكترونية هو أبرزها، عليه تمت صياغة المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:
ما أثر الإداره الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري للعاملين بمشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي، في ليبيا؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة لتحقيق الأهداف الأتية:

1/ التعرف على أضرار ممارسة الفساد الإداري على جهاز تنفيذ وإدارة النهر الصناعي.

2/ التعرف على دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري في جهاز تنفيذ وإدارة النهر الصناعي.

أهمية الدراسة:

تعتبر الإدارة الإلكترونية أحد الاتجاهات المستخدمة في إصلاح وتحسين أداء المنظمات كافة، وتعمل هذه الدراسة على المساهمة في إظهار دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، بالإضافة إلى إمكانية أن تكون إضافة جديدة للدراسات والبحوث السابقة في هذا الشأن وإثراء المكتبات بها.

حدود الدراسة

حدود موضوعية: أثر الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري في جهاز تنفيذ وإدارة النهر الصناعي.

حدود مكانية : ليبيا

حدود بشرية: تستهدف الدراسة العاملين والموظفين بمشروع النهر الصناعي بمدينة بنغازي بمختلف مستوياتهم الوظيفية (الإدارة العليا، الإدارة الوسطى، والإدارة التنفيذية من إداريين، مهندسين، وفنيين).

حدود زمانيّة: تم إجراء الجانب الميداني لهذه الدراسة وتوزيع أداة الاستبانة وتحليل بياناتها خلال العام (2025م).

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من كافة الموظفين والمدراء ورؤساء الأقسام والمكاتب في جهاز تنفيذ وإدارة النهر الصناعي والبالغ إجمالي عددهم (317)، وتم توزيع (50) استمارة استبانة على منهم لأنه كان عدد العينة المستخدمة وتم استرجاع الاستمارات بالكامل وتحليل (48) فقط منها واستبعاد (2) نظراً لعدم صلاحيتها للتحليل.

الدراسات السابقة

دراسة القرني (2019م): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية وإيضاح انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على تطوير العمل الإداري وتقديم الخدمات الصحية في مستشفى الملك فيصل. توصلت الدراسة إلى ضعف الاستخدام الأمثل لتطبيقات الإدارة الإلكترونية وقلة برامج التدريب وعدم توجيه الاهتمام والدعم الحكومي لها مما يسبب احتمالية عدم الاستفادة من الإمكانات التي توفرها الإدارة الإلكترونية، أن وجود التهديدات والاختراقات التقنية أدى إلى

ضعف قبول التعامل بالإنترنت، وأن ارتفاع درجة مخاطر الهجمات الإلكترونية يزيد من احتمال الدور السلبي للتقنية. أوصت الدراسة بضرورة الاستخدام الأمثل لتطبيقات الإدارة الإلكترونية وتدعيم البرمجيات الرقمية بما يمنع التهديدات والاختراقات.

دراسة هدار (2016م): هدفت الدراسة إلى معرفة دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري. توصلت إلى أن الإدارة الإلكترونية تعمل على استغلال الإمكانيات المتميزة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير الأعمال الإدارية المختلفة، تحقق مبدأ الشفافية والمساءلة والرقابة المستمرة، تلغي البيروقراطية وسوء التنظيم الإداري، كما تساعد الإدارة الإلكترونية على توزيع المعلومات في المؤسسة بما يرفع من الشفافية ويسهل عملية المساءلة بين أفراد المؤسسة، وأظهرت الدراسة الارتباط بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وبين الحد من الفساد الإداري.

دراسة ناجي (2010م): هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري من خلال النموذج الأمريكي، وكيف استطاعت أن تجسد آليات مكافحة الفساد. توصلت الدراسة إلى أن الحكومة الإلكترونية تقدم حلاً جزئياً لمشكلة الفساد الإداري، إذ تقلل من التعقيد البيروقراطي، وبالتالي تحد من الفرص الفساد من خلال المعلومات والبيانات على شبكة الإنترنت، الاحتفاظ بمعلومات مفصلة بشأن الصفقات المالية مما يمكن من ملاحقة القائمين بأعمال الفساد والربط بينهم وبين تصرفاتهم الخاطئة، كذلك قد أظهر تطبيق الإدارة الإلكترونية في الولايات المتحدة السرعة والفعالية في تقديم الخدمات والشفافية، إلى جانب الحد من ظاهرة الفساد التي تطال منظمات الخدمات الحكومية.

دراسة سعد (2016م): بحثت الدراسة في آليات الحكومة الإلكترونية في مواجهة الفساد الإداري، توصلت الدراسة إلى أن تطبيقات الحكومة الإلكترونية ترسخ المسائلة الشفافية بما يسمح بإعادة بناء الثقة بين المواطنين والحكومة، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين التفاعل مع قطاع الأعمال، وتأمين المواطنين من المشاركة في تطوير الحكم الرشيد وتم في هذه الدراسة توظيف مثال نظام (Open) في كوريا الجنوبية وتعتبر مدينة سيول عاصمة كوريا الجنوبية مركز الدولة وقلبها إلى النابض لمدى 600 سنة والتي نجحت في التحول خلال الخمسين سنة الماضية من أفقر دول العالم إلى أغناها وهذا النمو في الاقتصاد رافقه فساد إداري نتيجة للصلاحيات الواسعة لرجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين الأمر الذي أدى الحكومة المركزية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على أسباب الفساد من خلال الحد من سلطات المسؤولين الفاسدين حيث ساهمت الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد من خلال مجموعة من الإجراءات الوقائية التي تقضي على مصدر الفساد، وكذلك الإجراءات الردعية والعقابية التي تضمن عدم العودة إلى ممارسته، وتمثلت هذه التجربة في أربع محاور هي: القضاء على مصدر الفساد بإلغاء كافة اللوائح والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تستقطب الفساد، وضع نظام للإبلاغ عن ممارسات الفساد فور وقوعها من خلال بريد الإلكتروني يسمح بالتبليغ عن جرائم الفساد مباشرة إلى رئيس البلدية، الكشف عن كل تفاصيل عملية اتخاذ القرار فيما يخص إجراءات منح التراخيص على الإنترنت وتطوير خطة لمكافحة الفساد من خلال نظام مبتكر يسمى (Open) يسمح للمواطنين بمتابعة ومراقبة وضعية معاملاتهم على الإنترنت وذلك بفتح الإجراءات والمعاملات للمواطنين على الإنترنت.

طبيعة الإدارة الالكترونية

تعمل الإدارة الإلكترونية على استغلال الإمكانيات المتميزة لتكنولوجيا المعلومات وتطوير الأعمال الإدارية المختلفة، كما تلغي البيروقراطية وسوء التنظيم الإداري وبالتالي تحقق الرقابة المستمرة، وقد سلكت الإدارة الإلكترونية تحولاً جوهرياً في طرق أداء الخدمات للموظفين ، إذ من شأنه أن يسرع في عملية الإنجاز، وزيادة الإتقان، وتخفيض التكاليف وغيرها وتحقيق الشفافية الإدارية.

تعريف الإدارة الإلكترونية

هي مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الإنترنت والاتصالات الإلكترونية، عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة، لتقديم الخدمات والمعاملات للأفراد والحصول على المعلومات في شتى المجالات بيسر وسهولة (متولى 2003، ص18)، هي تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد مع ضمان صحتها ومصداقيتها (عبد الرحمن، 2003، ص95)، وهي منهجية إدارية جديدة تقوم على الاستيعاب والاستخدام الواعي لتقنيات المعلومات والاتصالات لممارسة الوظائف الأساسية للإدارة بمؤسسات عصر العولمة والتغيير المستمر (السلمي، 2001، ص323).

خصائص الإدارة الإلكترونية

1/ تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة، وتقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها .

2/ توفير تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين.

3/ التعلم المستمر وبناء المعرفة ، وتوفير المعلومات للمستفيدين بصورة فورية، مع زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا.

4/ إدارة و متابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة كأنها وحدة مركزية واحدة . "5" رضوان، 2004، ص4.

عناصر الإدارة الإلكترونية:

1/ عداد الحاسوب: يقصد به الأجهزة والحاسب الآلي وأجهزة الخادم أي جميع الأجهزة الإلكترونية، ونظراً البرامج فمن الأفضل للمؤسسة توفير أحدث الأجهزة والخامات وملحقاتها لجميع الإدارات والأقسام ليتحقق تطبيق الإدارة الإلكترونية.

2/ برامج الحاسوب: هي جميع البرامج التي تعمل على تشغيل الأجهزة والمعدات الإلكترونية وتعمل على إدارة الشبكة، ونظراً لتطور البرمجيات فمن الأفضل للمؤسسة توفير أحدث البرامج وذلك بالتعاون مع المؤسسات ذات الاختصاص لتنفيذ بعض المكونات البرمجية لأنظمة الإدارة الإلكترونية.

3/ شبكة الاتصالات: هي شبكة داخلية الإدارة بالموظفين، مما في ذلك شبكة الإنترنت التي تمثل الأهم للإدارة الإلكترونية.

4/ صناع المعرفة: يقصد به الموارد البشرية من الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية (غالب، 2005 ، ص25).

أهمية الإدارة الإلكترونية

تتجلى أهمية الإدارة الإلكترونية في أنها تساعد في تحقيق العديد من الفوائد وابرزها تبسيط الإجراءات الإدارية داخل المؤسسات وهذا ينعكس إيجابياً على مستوى الخدمات التي تقدم إلى العاملين، ومنه اختصار وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة إضافة إلى تسهيل إجراءات عملية الاتصال بين الدوائر المختلفة داخل المؤسسة وكذلك مع المؤسسات الأخرى، وضمان أداء الجودة الإدارية في انجاز العمليات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة، وأخيراً تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر ايجابياً على عمل المؤسسة (الجيزاوي، 2011م ، ص7).

أهداف الإدارة الإلكترونية: من أهم أهداف الإدارة الإلكترونية ما يلي:

1/ إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية التقليدية لتطوير الأداء الإداري التقليدي المتمثل لكسب الوقت وإنجاز المعاملات بسرعة.

2/ إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسات التعليمية وكأنها وحدة مركزية.

3/ تجميع البيانات من مصادرها بطريقة موحدة.

4/ التقليل من المعوقات التي تزامن إيجاد القرار عن طريق توفير المعلومات وربطها بمركز اتخاذ القرار .

5/ خفض التكاليف الباهظة أثناء متابعة العمل الإداري.

6/ زيادة الترابط العاملين والإدارة العليا.

7/ سهولة الحصول على الخدمات والمعلومات في أي وقت.

طبيعة الفساد الإداري

يعتبر الفساد الإداري ظاهرة عالمية تعاني منها كافة المجتمعات في الشرق والغرب، إذ لا يوجد على وجه الإطلاق ذلك المجتمع الفاضل الذي يخلو تماماً من الفساد والمفسدين، وقد انتشر بشكل كبير داخل الإدارة العامة في العديد من الدول بدرجات مختلفة. نتيجة لذلك فقد أولت الأجهزة الحكومية على مختلف قطاعاتها أهمية كبرى لظاهرة الفساد الإداري التي أصبحت تؤرق المسؤولين لما لها من آثار سلبية على تساهم في الحد من خطورة هذه الظاهرة على الأفراد والمؤسسات والمجتمعات.

مفهوم الفساد الإداري

يشير الفساد إلى الخروج عن النظام أو القانون أي عدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما، لتحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلع لتحقيق مكاسب خاصة مادية ومعنوية (السكارنة، 2009 ، ص14) كما يعرف الفساد الإداري بأنه "استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة بطرية تشكل انتهاكا للقانون أو معايير السلوك الأخلاقي (عبد الفتاح ، 2010م، ص336)، ويعرف أيضاً بأنه استخدام النفوذ العام لتحقيق مكاسب خاصة أو عامة، وذلك بإساءة استعمال السلطة والنفوذ في المؤسسات الرسمية.

أنواع وأشكال الفساد الإداري

اجتهد العديد من الباحثين بتحديد وتصنيف أنواع الفساد الإداري، وذلك حسب حجم ممارسة الفساد، أو الجهة التي تقع فيها ممارسات الفساد، وغير ذلك من التصنيفات المختلفة، حيث يصنف ضمن الممارسة إلى مستويين هما الفساد الكبير أي المنتشر في أعلى دوائر السلطة الحاكمة، وهو أخطر أنواع الفساد وأكثرها تعقيداً على المجتمعات والدول وأكثرها صعوبة في المعالجة، والفساد الصغير الذي يشمل التجاوزات التي تقع قطاع الموظفين العموميين ، بحيث أن إنجاز أية معاملة مهما كانت صغيرة يتطلب تقديم

رشوة للموظف المسؤول (Quah, 2011, P15). قسم الاقتصادي الألماني هايدن هيمر الفساد إلى فساد أسود ويشمل جميع ممارسات الفساد التي يتفق الجميع على إدانة وتجريم مرتكبي هذا النوع ومن وجوب معاقبة جميع أطرافه، وفساد رمادي ويتضمن هذا النوع أشكال الفساد المرفوضة والمستهجنة من قبل النخب السياسة والمثقفين، بينما يتغاضى عامة الناس عنه وفساد أبيض يمثل أشكال الفساد التي يتجاهل الجميع إدانتها، وترتبط تلك الأشكال بحدوث تغيرات اجتماعية في المجتمع (Mousey,2013 ,p184)، الغش والتدليس وهو عدم بيان الإجراءات وتوضيحها بالنسبة للعاملين في المنظمة واستلام المعاملات وهي غير مكتملة مما يعوق إنجازها في موعدها عن قصد وبهدف تحقيق مصلحة خاصة، أم التدليس فيعني خديعة تؤدي إلى إيقاع المتعاقد في غلط يدفعه إلى التعاقد وإقناعه بأشياء تخالف الحقيقة (الصمعان، 2013، ص36).

آثار الفساد الإداري

يؤثر الفساد الإداري بشكل سلبي على كل مجال من مجالات التنمية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية، لفساد ظاهرة عالمية وله العديد من الآثار السلبية مما جعل منه قضية ذات اهتمام المي وفقاً لإعلان ليما، وهو الإعلان الصادر عام 1986م بشأن المبادئ الأساسية للرقابة المالية، ومن آثار الفساد الاجتماعية أنها تأكل النسيج الأخلاقي للمجتمع، وانتهاك الحقوق الاجتماعية واقتصادية للفقراء والضعفاء ، وتقويض الديمقراطية وإضعاف سلطة القانون، والتخلف والحزن من التنمية الاجتماعية ولاسيما الفقر بالإضافة إلى الحرمان من فوائد المنافسة الحرة والمفتوحة (vicctor and Corrubt , 2013, p76).

الدراسة الميدانية

يتناول هذا الجزء تحليل بيانات الدراسة الميدانية، ووصفاً للمنهجية المستخدمة ولمجتمع الدراسة ، ووصفاً لأداة الدراسة والمعالجة الإحصائية لتحليل البيانات ثم يتناول التحليلات الإحصائية في التكرارات لتحديد سمات عينة الدراسة.

المنهج المتبع: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتميز بتقريب عناصر الدراسة من الواقع كما يصف الظواهر بشكل دقيق لإجراءات الدراسة الميدانية التي جمعت بين وصف وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من العينة العشوائية لمجتمع الدراسة بغرض الوصول إلى نتائج الدراسة التي تم الحصول عليها.

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من كافة الموظفين والموظفات والمدراء ورؤساء الأقسام والمكاتب في جهاز تنفيذ وإدارة النهر الصناعي بمدينة بنغازي، والبالغ عددهم (700) موظف، وتم تصميم استمارة استبانة لعينة عشوائية قوامها (50 مفردة)، حيث احتوت على فقرتين من الأسئلة، الجزء الأول منها يتعلق بالمواصفات الديموغرافية للموظفين ، كالنوع، والعمر، والوظيفة الحالية، والمؤهل العلمي، ومدة الخبرة، بالإضافة إلى مدة الخبرة في التعامل الإلكتروني، اما الجزء الثاني يتعلق بموضوع الدارسة، وتم توزيع (50) استمارة وتم استرجاعها بالكامل واستبعاد استمارتان.

جدول (1) عدد الاستمارات الموزعة والتي تم تحليلها

البيان	العامة
الاستمارات الموزعة	50
الاستمارات المستبعدة	2
مجموع الاستمارات المستلمة	50
الاستمارات التي تم تحليلها	48

الوسائل الإحصائية المستخدمة: تم الاعتماد على برنامج (SSPS) لتحليل الدراسة الميدانية بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي لتكرارات والنسب المئوية) في تحليل استمارة الاستبيان بهدف الحصول على نتائج الدراسة والخروج بالتوصيات المطلوبة منها.

المعالجة الإحصائية وعرض نتائج الاستبيان: تم توزيع استمارة استقصاء تحتوي على (19) سؤالاً، ثم طرحت على الموظفين بجهاز تنفيذ وإدارة النهر الصناعي بمدينة بنغازي قيد الدراسة وتمت معالجة البيانات كالتالي:

تحليل البيانات الديموغرافية

جدول (2) عدد ونسبة إجابات مفردات العينة حسب النوع

الجنس	العدد	النسبة
الذكور	29	%60
الإناث	19	%40
الإجمالي	48	%100

شكل (3) يوضح عدد ونسبة إجابات مفردات العينة حسب النوع

يتضح من جدول (2) ومن شكل (1) بأن عدد الذكور كان أعلى عدد ونسبة من عدد الإناث فيها ، حيث بلغ عدد الذكور 29 مفردة وبنسبة 60%، بينما يبلغ عدد الإناث فيها 19 مفردة بنسبة 40%، وربما يعود هذا التفاوت بين المفردتين إلى طبيعة العمل في جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي العظيم ، والتي تتناسب مع الذكور أكثر منها عند الإناث.

جدول (3) توزيع نسبة وعدد مفردات العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
اقل من 35 سنة	5	%10
من 40 إلى أقل من 45 سنة	9	%19
من 45 إلى أقل من 50 سنة	22	%46
من 50 سنة فأكثر	12	%25
الإجمالي	48	%100

شكل (2) توزيع نسبة وعدد مفردات العينة حسب العمر

يتضح من جدول (3) وشكل (2) بأن أعلى نسبة وعدد تعود إلى الفئة العمرية من الفئة خمسة وأربعون إلى الفئة الخمسون عاماً حيث بلغ عدد مفرداتها 22 كما كانت النسبة 46% وهي تقترب من تعادل النصف من اجمالي الفئات العمرية، مما يدل على إن الإجابات التي تم الحصول عليها كانت نابعة من ذوي عقول ناضجة يستوعبون أهمية موضوع الدراسة والمشاركة فيها، بينما بلغت الفئة الأقل 5 مفردات وبنسبة 10% وتعود إلى الفئة العمرية الأقل من خمسة وثلاثون عام .

جدول (4) توزيع نسبة وعدد مفردات العينة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة	العدد	النسبة
موظف	15	%31
مدير مكتب	6	%13
رئيس قسم 10	10	%21
مدير إدارة	10	%21
غير ذلك	7	%14
الإجمالي	48	%100

شكل (3) توزيع نسبة وعدد مفردات العينة حسب العمر

يبين جدول (4) وشكل (3) مفردات العينة حسب فئة الوظيفة الحالية لمفردات العينة حيث بلغ عدد الأكبر منها 15 مفردة بنسبة 31% لفئة وظيفة الموظفين بينما بلغت النسبة الأقل منها 13% بالتساوي وبعدد 6 مفردات لفئة مدراء المكاتب في الجهاز.

جدول (5) توزيع نسبة وعدد مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ثانوية أو ما يعادلها	12	%25
مستوى جامعي	26	%54
ماجستير	10	%21
الإجمالي	48	%100

شكل (4) توزيع نسبة وعدد مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

يتضح من جدول (5) وشكل (4) أن أعلى مؤهل علمي في فئة العمر يعود إلى المستوى الجامعي وذلك بعدد 26 مفردة وبنسبة 54% أي أكبر من نصف عدد العينة، وهذا يدل على أن الإجابات التي تم الحصول عليها ناتجة عن مستويات علمية جيدة نابعة من ذوي معرفة تامة بأهمية موضوع الدراسة، بينما كانت النسبة والعدد الأقل هما 10 مفردات وبنسبة 21% تعود بالتساوي للفئة الماجستير.

جدول (6) توزيع نسبة وعدد مفردات العينة حسب سنوات الخبرة

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	8	%17
من 10 إلى أقل من 15 سنة	20	%41
من 15 إلى أقل من 20 سنة	10	%21
أكثر من 20 عام	8	%17
الإجمالي	48	%100

شكل (5) توزيع نسبة وعدد مفردات العينة حسب سنوات الخبرة

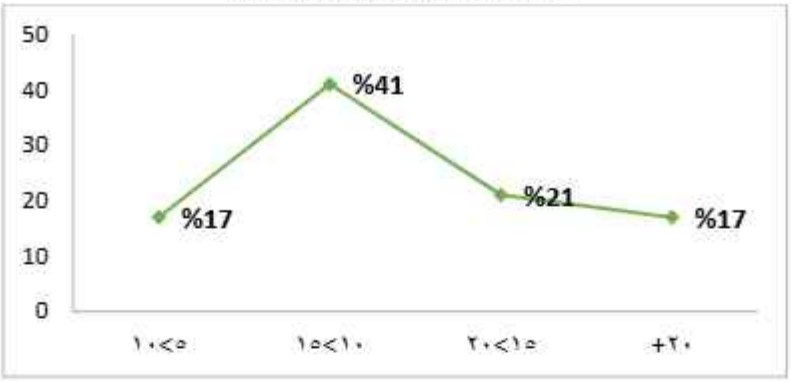

يبين جدول (6) وشكل (5) أن أقل عدد هو بالتساوي بين الفئتين من 5 أعوام إلى أقل من 10 أعوام والفئة أكثر من 20 عام بالعدد 8 مفردات والنسبة 17% بينما كانت الأكبر عدد هي 20 مفردة وبنسبة 41% تعود إلى الفئة من 10 أعوام إلى أقل من 15 عام من سنوات الخبرة ويدل ذلك على الإجابات كانت أغلبها دقيقة فهي تعود لذوي خبرة في مجال العمل.

جدول (7) توزيع نسبة وعدد إجابات العينة حسب فئة مدة الخبرة في البريد الإلكتروني

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	22	%46
من 10–15 سنة	26	%54
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (7) وشكل (6) أن أعلى عدد هو 26 مفردة وبنسبة 54% لفئة سنوات الخبرة في التعامل الإلكتروني التي يبين 10 و15 عام بينما كانت الأقل عدد هي للفئة أقل من 5 سنوات إلى 10 سنوات بعدد مفردة ونسبة 46% مما قد يعني أن الإجابات كانت تعود لذوي خبرة في التعامل الإلكتروني الجيد مما يمكن من التعامل مع الإدارة الإلكترونية بسهولة.

شكل (7) توزيع نسبة وعدد إجابات العينة حسب فئة مدة الخبرة في البريد الإلكتروني

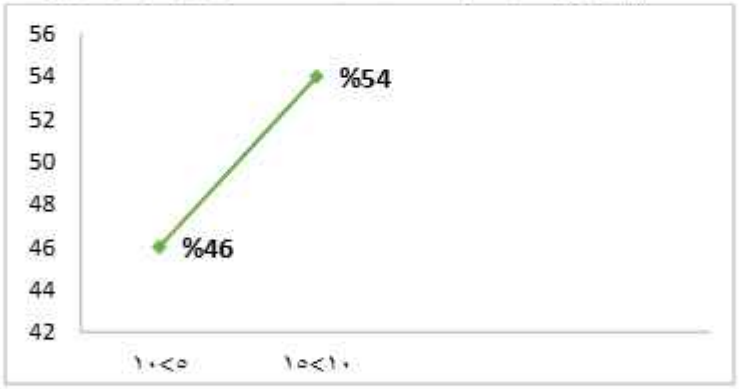

تحليل البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة

أولاً: بيانات تتعلق بمدى معرفة الموظفين بأساليب وممارسات الفساد الإداري

جدول (8) يوجد تداخل بين الإدارات في الأعمال يسبب تأخير إنجازها

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	35	%70
لا	13	%30
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (8) أن نسبة الموافقين على وجود تداخل بين الإدارات في الأعمال يسبب تأخير إنجازها (70%) بينما نسبة غير الموافقين (30%) مما يدل على أن التأخير في القيام بالأنشطة والتداخل بين الإدارات يعود لضعف عملية التنظيم.

جدول (9) في سبيل الحصول على مصالح معينة تتم المحاباة بتفضيل جهة أعلى أخرى في الخدمة.

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	30	%60
لا	18	%40
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (9) أن نسبة الموافقين في أنه في سبيل الحصول على مصالح معينة تتم المحاباة بتفضيل جهة أعلى أخرى في الخدمة (60%) من إجمالي عدد العينة، بينما نسبة غير الموافقين (40%) من إجمالي عدد العينة وتدل على وجود المحاباة.

جدول (10) تختلف الإجراءات في تنفيذها من جهة إدارية لأخرى بسبب اتسامها بالغموض

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	35	%70
لا	13	%30
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (10) أن نسبة الموافقين على أنه تختلف الإجراءات في تنفيذها من جهة إدارية لأخرى بسبب اتسامها بالغموض (70%) من إجمالي عدد العينة، بينما نسبة غير الموافقين (30%). وتشير النسبة لوجود غموض في الإجراءات لضعف عملية التخطيط الجيد.

جدول (11) هناك رشاوي تتم للحصول على أموال أو منفعة لتنفيذ أعمال مخالفة للأنظمة

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	48	%100
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (11) أن نسبة الموافقين على أن هناك رشاوي تتم للحصول على أموال أو منفعة لتنفيذ أعمال مخالفة للأنظمة (100%). أي أن هناك رشاوي تتم للحصول على أموال أو منفعة لتنفيذ أعمال مخالفة للأنظمة.

جدول (12) يتم استغلال المناصب من قبل الموظفين داخل الدوام وخارجه

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	38	%80
لا	10	%20
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (12) أن نسبة الموافقين على أنه يتم استغلال المناصب من قبل الموظفين داخل الدوام وخارجه (80%) ونسبة غير الموافقين على ذلك (20%).

جدول (13) يقوم الموظفين بالإدارات بسوء استخدام السلطة، وذلك من خلال تقديم مساعدة لأشخاص بشلك مخالف للأنظمة والقوانين

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	38	%80
لا	10	%20
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (13) أن نسبة الموافقين على قيام الموظفين بالإدارات بسوء استخدام السلطة، وذلك من خلال تقديم مساعدة لأشخاص بشلك مخالف للأنظمة والقوانين (80%) ونسبة غير الموافقين على ذلك (20%).

جدول (14) الإهمال في العمل أصبح سمة للكثير من موظفي الإدارات

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	32	%67
لا	16	%33
الإجمالي	8	%100

يبين جدول (14) أن نسبة الموافقين على أن الإهمال في العمل أصبح سمة للكثير من موظفي الإدارات (67%) ونسبة غير الموافقين على ذلك (33%).

جدول (15) هناك بعض المشاكل بين الموظفين والمراجعين تتطلب التدخل من المدراء لحلها

الإجابة	العدد	النسبة

نعم	38	%80
لا	10	%20
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (15) أن نسبة الموافقين على أن هناك بعض المشاكل بين الموظفين والمراجعين تتطلب التدخل من المدراء لحلها (80%) ونسبة غير الموافقين على ذلك (20%).

جدول (16) يتغاضى مدراء الإدارات على تجاوزات موظفيهم

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	30	%60
لا	18	%40
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (16) أن نسبة الموافقين على تغاضى مدراء الإدارات على تجاوزات موظفيهم (60%) ونسبة غير الموافقين على ذلك (40%).

ثانياً: دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

جدول (17) الإدارة الإلكترونية ساعدت في سرعة إنجاز الأعمال والقضاء على الإجراءات الروتينية

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	38	%80
لا	10	%20
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (17) أن نسبة الموافقين على أن الإدارة الإلكترونية ساعدت في سرعة إنجاز الأعمال والقضاء على الإجراءات الروتينية (80%) ونسبة غير الموافقين على ذلك (20%).

جدول (18) تميزت الإدارة الإلكترونية بسرعة تقديم الخدمة للمواطنين

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	40	%83
لا	8	%17
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (18) أن نسبة الموافقين على تميز الإدارة الإلكترونية بسرعة تقديم الخدمة للمواطنين (83%) ونسبة غير الموافقين على ذلك (17%).

جدول (19) الإدارة الإلكترونية تقلل من الاحتكاك بالمواطنين

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	48	%100
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (19) أن نسبة الموافقين على أن الإدارة الإلكترونية تقلل من الاحتكاك بالمواطنين (100%).

جدول (20) تمكن الإدارة الإلكترونية المواطنين من تنفيذ إجراءاتهم دون الحضور إلى مقر الشركة

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	35	%70
لا	13	%30
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (20) أن نسبة الموافقين على تمكن الإدارة الإلكترونية من تنفيذ إجراءاتهم دون الحضور إلى مقر الشركة (70%) ونسبة غير الموافقين على ذلك (30%).

جدول (21) في كافة الإدارات يتم استخدام تطبيق الإدارة الإلكترونية

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	48	%100

الإجمالي	48	%100

يبين جدول (21) أن نسبة الموافقين على استخدام تطبيق الإدارة الإلكترونية في كافة الإدارات (100%).

جدول (22) تتميز الإدارة الإلكترونية بالشفافية بين المراجعين والإدارات

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	48	%100
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (22) أن نسبة الموافقين على تميز الإدارة الإلكترونية بالشفافية بين المراجعين والإدارات (100%).

جدول (23) يستطيع المواطن الاعتراض على الخدمة من خلال الإدارة الإلكترونية

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	48	%100
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (23) أن نسبة الموافقين على أن المواطن يستطيع الاعتراض على الخدمة من خلال الإدارة الإلكترونية (100%).

جدول (24) ترتبط المعاملات الخاصة بالمواطنين بهيكل تنظيمي خاص بالإدارة الإلكترونية وتابع لرأس الهرم

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	40	%83
لا	8	%17
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (24) أن نسبة الموافقين على أن المعاملات الخاصة ترتبط بالمواطنين بهيكل تنظيمي خاص بالإدارة الإلكترونية وتابع لرأس الهرم (83%) ونسبة غير الموافقين على ذلك (17%).

جدول (25) الإدارة الإلكترونية تمنع تحكم الموظفين في السياسات والقرارات التابعة عن السلطات الأعلى

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	37	%77
لا	11	%23
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (25) أن نسبة الموافقين على أن الإدارة الإلكترونية تمنع تحكم الموظفين في السياسات والقرارات التابعة عن السلطات الأعلى (77%) ونسبة غير الموافقين على ذلك (23%).

جدول (26) لا يستطيع أي موظف التلاعب بالإجراءات الصادرة عن الإدارة الإلكترونية

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	24	%50
لا	24	%50
الإجمالي	48	%100

يبين جدول (26) أن نسبة الموافقين على أنه لا يستطيع أي موظف التلاعب بالإجراءات الصادرة عن الإدارة الإلكترونية (50%) ونسبة غير الموافقين على ذلك (50%).

النتائج

1/ إن الإدارة الإلكترونية يتم تطبيقها في كافة الإدارات بالشركة قيد الدراسة وتساهم في زيادة سرعة إنجاز الأعمال والقضاء على الأعمال الروتينية.

2/ تسهم الإدارة الإلكترونية في سرعة تقديم الخدمات للمواطنين بشكل أفضل من السابق ودون الحاجة إلى الحضور إلى مقر الجهاز وبالتالي تقليل الزمن والتكلفة المطلوبين لأجل الحصول عليها.

3/ تربط المعاملات الخاصة بالمواطنين بهيكل تنظيمي خاص بالإدارة الإلكترونية وتابع لرأس الهرم.

4/ أن الإدارة الإلكترونية في الجهاز قيد الدراسة بها العديد من المعوقات التي تجعل مستوى تطبيقها ضعيف ولا يقوم بالشكل المطلوب لمكافحة الفساد الإداري.

5/ رغم تطبيق الإدارة الإلكترونية إلا أن هناك فساد إداري ناتج عن سوء تخطيط تطبيق الإدارة يتمثل في تداخل الأعمال في الإدارات بسبب تأخير إنجازها، غموض الإجراءات وتنفيذها من جهة إدارية لأخرى، استمرار استغلال المناصب من قبل الموظفين داخل الدوام وخارجه، قيام الموظفين بسوء استخدام السلطة ومخالفة الأنظمة وتغاضي مدراء الإدارات على تجاوزات موظفيهم.

التوصيات

1/ إعادة النظر في التخطيط لتطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال وضع الأساسيات الإدارية فيعين الاعتبار وهي التنظيم والتوجيه والرقابة الإلكترونية من خلال ذلك التطبيق وضع أسس ومعايير للإنجاز إلكترونية يتم من خلالها مراقبة الكفاءة في الأداء من خلال الوقت والجودة المطلوبين في الأداء.

2/ وضع برامج إلكترونية تتعلق بكل موظف بشكل خاص يمنع دخول أي موظف آخر عليها حتى لو استعمل نفس الجهاز من خلال رقم سري خاص به يتم محاسبته على الإخلال به إذا حدث ذلك.

3/ القضاء على كافة المصادر من لوائح وأنظمة وقوانين التي من الممكن أن تستغل في الفساد الإداري أو تتسبب فيه من قبل أي كان سواء موظف أو رئيس قسم أو مدير مكتب أو مدير إدارة أو رئيس مجلس إدارة الجهاز.

4/ وضع برامج تتضمن أنظمة للإبداع عن أي مظهر من مظاهر الفساد مهما كان صغيراً حتى تتم مكافحته من البداية وتكون شفافة وضع مؤشرات للكشف عن أي مظهر للفساد الإداري في الجهاز.

5/ السماح للمواطنين بمراقبة تقييم للخدمات عن طريق الإنترنت ومتابعتها منذ بدايتها حتى انتهائها وكذلك معرفة أسباب رفض بعضها والسماح بالتعبير عن مدى الجودة أو سوء الخدمة المتلقاه وإلغاء التعامل بين الموظف والمواطن مباشرة لتقليل فرص الابتزاز وقطع الطريق عليه.

المصادر والمراجع

توفيق، عبد الرحمن (2003) الإدارة الإلكترونية، مركز الخبراء المهنية للإدارة، القاهرة.

الجيزاوي، محمد (2011) مبادئ الإدارة الإلكترونية. الرياض. دار رسالة البيان للنشر والتوزيع.

حجازي، عبد الفتاح بيومي (2004) النظام القانوني في حماية الحكومة الإلكترونية. دار الفكر الجامعي الإسكندرية.

السكارنة، بلال خلف (2009) اخلاقيات العمل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

السلمي، علي (2001) خواطر في الإدارة المعاصرة، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

الصمعان، يحي بن عبدالله وأخرون (2013) الفساد الإداري والآلي وسبل الحد منه. الرياض: منتدى الرياض الاقتصادي- الورة السادسة نحو تنمية اقتصادية مستدامة.

الصنية، سليم إبراهيم (2002) نظم المعلومات الإدارية. الطبعة الثانية. مؤسسة الورق. عمان.

العاجز، إيهاب (2011) دور الثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية. رسالة ماجستير- دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم العالي. محافظات غزة.

عاشور، عبد الكريم (2010) دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة.

عزلا، مطلق الغامدي (2009) واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس تعليم البنين ودرجة مساهمتها في تجويد العمل الإداري، رسالة ماجستير.

فطمي، أحمد سعاد (2015) دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية، دراسة ميدانية بمؤسسة بريد ورقلة. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

الكيلاني، شادية محمد (2006) الخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية لطلاب كلية التربية الجزء الأول، العدد 60، جامعة المنصورة.

متولي، محمد (2003) إدارة الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الدول العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي.

Quah, J. Curbing (2011) Corruption In Asian Counties: An impossible Dream UK: emerald Books.

Victor. E, (2013) Corruption and Corrubt Practices in Nigeria: An Agenda for The Monster (Journal of Sustatatinable Development in Africa, Vol.14,(3).